

في المتبوع للتخصيص اراد به تعليل الاثر في المفعول والافيد منه قيل
 الايضاح فقد قال في التصريح الايضاح ربح الاحتمال في المعارف والتخصيص
 تعليل الاثر في النكرات اسم الدائر لا يعود اس من مستد اجبت على
 المسر والدائر بمعنى الماضى ففت موكده لان الاسم اسم لليوم الذي
 قبل يومك وجمله لا يعود خير فاذا اخرج في المور فخره فواظر من جعله
 من التاكيد بما تقدم من ان يتا المصدر اذا كانت بالماكره وبهتة واريد
 منه المرة قبل رجة واحدة لا يفيد التاكيد قلت قد يرضى هذا بان
 ما ذكره لنا في التوكيد بمعنى التقوية في التعريف والتكثير لعل في معنى
 من البرائة مقدمة على المسمى وهو ما كان قال ولعطف ما ثبت الذي
 وهو التعريف والتكثير والنوا بمعنى اولاف الثابت لمرتلوا وحدها
 وقوله تلاصلة جرح على غير من هي له فلم يبرز الضمير جريا على المذهب
 الكوفي وانظر لما تقدم عن بعضهم اوهى وهو كذا في المصنف معنى
 التفت مطلقا مبتدا خبره كالفعل ولدي معنى عندك عند ملاحظة
 ما ذكره اوسيوها ان وهو التثنية والجمع والثانيات فاقول ما تقول
 اليانعة الذي يسموه ودرج بالذال المعجمة من الذذب وهي جودة اللسان
 مطلقا وقيل حدث في الشراه فارضى وقال شيخ الاسلام الذذب بالجمجمة الحاد
 من كل شيء او بالهملة وهو الحبر والاسم الجواب لها والمراد بالمشق هنا
 كذا في هذا الباب عند الحاجة ومراده بذلك اعتراف ابن السائط على والده
 بان المشق ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب وذلك
 شامل لاسم النوايان والمكان والآلة مع انه لا يفت شئ منها وما قبل الجوان
 ان مراده المشق عند الحاجة وهو الصفات الالوج اسم الفاعل واسم المفعول
 والصفة المشبهة واسم التفضيل وما ذكره تصريف المشق في اصطلاح الفرس
 وبهذا علم ان الكافي في قوله كاسم الفاعل استقبانية كاسم الاشارة
 اي غير المكافئة اما هي كرف برجل هنا وهناك او تعلقة بخذوف
 صفة لرجل في ظرف وليست صفات بل الصفات متعلقاتها والوجه
 ظاهرة تحمل كلام الناظر وهو ظاهر على لغة من اعربها على لغة
 البنات فلا يستعملها قوله وفي وتعتوا جملة كذا في بسروط ثلاثة شطفي

المفوت

لا وجه للاعتدال من اصله لان
 المراد من مفادته من جعله
 المصطلح الاصل وهو نفي اليانعة
 فعمله وليس هذا كوجه ويقع
 مما يقع بيني على التام
 قوله واحدة تاسسا لا تأكيدا
 كذا قيل ويجوز ان يحذف عنه
 ما ذكره فتأمل في امين بلاه
 وزيادة رجه اليه تعالى امين
 او نسبها كغيره
 قوله نظر لما تقدم وهو ان
 انما يجب الا بالاولاد الكاف
 وسفها ما اذا كان فلا
 كما هنا فلا يجب وهذا
 مذهب المبرزين
 انه توير

المفوت وهو ان يكون نكرة واليه الاشارة بقوله منكرا وشرطان في الجملة احدهما
 ان تكون مشتقة على ضمير يربطها بالموصوف افظا وقد يراد منه الاشارة
 بقوله فاعطيت ما اعطيت له وثانيهما ان تكون خبرية اي محتملة للصدق
 والكدن طلبه الاشارة بقوله وامنوخ فاعطيت نائب الفاعل ضمير يعود
 الى قوله جملة وهو مفعول اعطى الاول وما المفعول الثاني واعطيت
 صلتا الموصوف والعايد اليها منصوبة المحل على انها المفعول الثاني والمفعول
 الاول نائب الفاعل المستتر في اعطيت والمراد انما اعطيت ما اعطيت
 في الجملة او من مطلق الربط فلا يراد ان الربط هو الضمير خاصة بخلاف
 الخبر فان الربط يكون اسم اشارة وغيره كما تقدم وذلك لان المبتدأ طالب
 الخبر طلبا قويا فالمتغنى فيه بادي رابطة بخلاف الصفة فانها ليست مطلوبة
 طلبا جازيا يجوز نفي المصروف بالانفي واللام الجسمة اي لانه نكرة
 في المعنى ولية اهم الليل اي حقيقة الفعل في ضمن ضميرهم من افراد المطلق
 التي في بعض فسقط ما ببعض الحواشي اه تدبر فغنى ولقد امر على التميمي الذي اتقى
 السليمة ويزوي بدل فضيت فاعنى بلسر العيون من بان ضرب يضرب اب الكى
 ولا يقين ذلك جواز الخراعرة من الحال بانه ليس المعنى انه يجر عليه حال
 السب بل المراد ان ذلك دابة وعادته والعيد لذلك جعله بانعتا واجب
 بانها حال لازمة كذا قيل قلت الخالبة اظهر ما اخذ من البيت اذ قوله
 فضيت وقوله فاعنى كذا لا يقول عادة الا ان يسمع السب لانه يبلغه
 والالعال فاعرضت او غفوت او نحو ذلك تدبر وما درى قوله كتب
 اليهم كتبنا مرارا فلم يرجع الى لها جواب وثانيا المنة اي تباعد فاعل غير واليوجد
 الزمان حذف جملة هذا عن سبويه والثاني عن اللفظي خلافا
 لابن الانبارى علت ذلك عنده كالكوفيين ان الخبر يحتمل الصدق والكذب
 والطلب مجزها عن ذلك ورد بان هذا انها هو في الخبر قسم الانتم والطلب
 لاني الخبر صاحب المبتدأ حتى اذا جرح في قوله العجاج رضى به قوما
 اصافوه واطاوا عليه ثم اتوا بلين مخلوط بالما حتى ان لونه يشبه لون
 الذئب وجه اي دخل والمدف اللين الممدوق اي المزوج بالما ففعل

الضمير المستتر في اعطيت كذا
 في الخبر المستتر في اعطيت كذا